S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/875
22 September 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي أود أن أرفق لكم رسالة السيد طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بالنيابة المؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن عدم قانونية الآلية والإجراءات التي تعمل بموجبها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وسكرتاريتها.

سأغدو ممتنا لو عملتم على توزيع رسالتي هذه ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون
السفير
الممثل الدائم

220998 220998 98-27763

مرفق

[الأصل: بالعربية]

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر موجهة إلى الأمين العام
من نائب رئيس وزراء العراق

سبق وأن أحالت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات إلى حكومة العراق عدد من مطالبات التعويض المقدمة من بعض الشركات والأفراد وقد تمت دراسة تلك المطالبات من قبل حكومة العراق التي أعدت ردود العراق عليها مستفيدة من المعلومات المتوفرة لدى الجهات العراقية المختصة عن هذه المطالبات وبعد دراسة ردود العراق من قبل لجان المفوضين المشكلة لهذا الغرض أصدر مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات قراره بناء على توصية لجنة المفوضين المختصة بتعويض تلك الشركات وندرج في أدناه جدولا يبين فيه موضوع المطالبة ومبلغ المطالبة ومبلغ التعويض من قبل مجلس الإدارة ونسبة مبلغ التعويض إلى مبلغ المطالبة.

الجهة المطالبة	مبلغ المطالبة (مليون/دولار)	المبلغ المقر (مليون/دولار)	الفرق بين المبلغين	نسبة التعويض
مطالبة التعويض عن تحويلات العاملين المصريين	٤٩١	٨٤,٤	٤٠٦,٦	٪١٧,١
مطالبة وزارة الخارجية الكويتية	٤٠,٤	٥,٦	٣٤,٩	٪١٤
مطالبة جامعة الكويت	٢٩,٢	١٥,٢	١٤	٪٥٢,٢
مطالبة جاسم يوسف الحميضي	٣٠	٢٠,٩	٩,١	٪٦٧
مطالبة شركة كونتيننتال الهندية	٤٧٢,٨	١٦	٤٥٦,٨	٪٣,٤
مطالبة شركة كيبل الكويتية	١٢٦,٦	٥٥,١	٧١,٥	٪٤٣,٨
مطالبة شركة هونداي الكورية الجنوبية	٢٣٨,٤	٣٤,٣	٢٠٤,١	٪١٤,٣
مطالبة شركة تكنوبروم إكسبورت الروسية	٣٢٦,٣	٨١,٩	٢٤٤,٤	٪٢٥

ومن خلال الجدول أعلاه يتبين لنا مدى المبالغة في تقدير مبالغ التعويضات ووسائل الابتزاز التي تستعملها الشركات لغرض الحصول على أعلى مبلغ تعويض ممكن، كما يتبين لنا أن اشراك حكومة العراق بالرد على هذه المطالبات من خلال الاستفادة من المعلومات المتوفرة لدى الجهات العراقية المختصة قد

ساعد كثيرا على كشف نقاط المبالغة والابتزاز في المطالبة وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن سياسة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات المتمثلة بعدم إحالة مطالبات التعويض إلى حكومة العراق للرد عليها والاكتفاء بإحالة نماذج معينة من تلك المطالبات لا تمثل حتى نسبة (١ في المائة) من عدد المطالبات لعلمنا مدى الحيف والظلم الذي تتعرض له حكومة العراق ومدى المبالغة والابتزاز التي تتعرض لها أموال شعب العراق، إننا إذ نقدم المطالبات المذكورة في أعلاه كنماذج تؤشر بوضوح عدم قانونية وعدم عدالة الإجراءات التي تنتهجها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات عندما تتعمد قصدا عدم إحالة مطالبات التعويض خصوصا مطالبات الشركات ومطالبات الأفراد التي تزيد على (١٠٠) ألف دولار إلى العراق بل تتعمد حتى عدم اطلاع العراق على أسماء الأفراد أو الشركات المطالبة بالتعويض أو تزويده بأية معلومات مهما كانت قليلة عن نوع المطالبة. إن سياسة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات قد ساعدت المطالبين بالتعويض على استخدام كافة الوسائل للمبالغة بقيمة المطالبات وزيادة محاولاتهم لابتزاز أموال العراق مخالفة بذلك كافة القواعد القانونية التي توجب وتلزم الجهة المدعية بإطلاع الجهة المدعي عليها على كافة تفاصيل المطالبة، كما أن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ملزمة هي الأخرى بمراعاة مبادئ القانون الأساسية التي تقضي بتوفير فرص متساوية للأطراف المتنازعة، كما أنها ملزمة بموجب القواعد القانونية المنصوص عليها في كافة دساتير الدول ذات السيادة باحترام حق الدفاع وإعطاء العراق الفرصة لممارسة حق الدفاع المشروع وإبداء رأيه وملاحظاته ومعلوماته بخصوص كل مطالبة تعويض لأنه هو الطرف الوحيد الذي في النهاية سيقوم بدفع مبلغ التعويض من أمواله.

إن حكومة العراق إذ تعرض المعلومات المتقدمة عليكم إنما تهدف إلى تثبيت الحقائق المتمثلة في عدم قانونية وشرعية الآلية والإجراءات التي تعمل بموجبها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وسكرتاريتها. وإن العراق يحتفظ بحقه في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع عن حقوقه واستعادة أموال شعبه وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير خارجية جمهورية العراق وكالة

- - - - -